الأفاق للدراسات الإقتصادية ISSN: 2571-9769, EISSN: 2602-5051
الصفحات 32-48

العدد الأول
المجلد 08 السنة 2023

واقع التمويل المصغر بالجزائر ومقارنته بالتجارب الدولية الرائدة

دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

Algeria's microfinance reality and comparison with leading international experiences - Case study of the National

دحمان سمراني	بلال زنايني
جامعة الجزائر 3، الجزائر	جامعة خميس مليانة
Dahmanesemrani@gmail.com	zenainize@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/12/28 تاريخ القبول: 2023/02/24

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم واقع التجربة الجزائرية في مجال التمويل المصغر ومقارنتها بالتجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، للوقوف على أهم المعوقات والتحديات التي تواجه صناعة التمويل المصغر بالجزائر ومحاولة إيجاد الحلول والمقترحات على ضوء التجارب الدولية الرائدة، للنهوض بهذه الصناعة بغية تحقيق الأهداف المنشودة ، وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم النتائج المحققة من طرف الوكالة الوطنية لتمويل القرض المصغر في الحد من البطالة والمساهمة في التشغيل، والتخفيف من حدة الفقر ،إلا أن التجربة الجزائرية في مجال التمويل المصغر لا تزال بعيدة عن نتائج التجارب الدولية في هذا المجال، لذا لابد من اعتماد استراتيجية لتنظيم وتطوير سوق التمويل المصغر بالجزائر. من خلال إعداد الإطار التنظيمي والتشريعي الملائم لتطوير هذا السوق وفتح المجال أمام المبادرات الخاصة والقطاع الخاص للاستثمار من أجل خلق روح المنافسة والابتكار في منتجات التمويل المصغر.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصغر، البطالة، الفقر.

تصنيف JEL:

Summary

This study aims to try to assess the reality of the Algerian experience in the field of microfinance and compare it with the leading international experiences in this field, to identify the most important obstacles and challenges facing the microfinance industry in Algeria and try to find solutions and proposals in the light of leading international experiences, to advance this industry in order to achieve the desired goals.

Key words: microfinance; unemployment; poverty;

Jel Classification Codes :

●المؤلف المرسل: دحمان سمراني

I.تمهيد:

قامت فكرة التمويل المصغر على مبادئ متناقضة مع النظرية التقليدية التي كانت تنظر بها المصارف التجارية الكبيرة لشريحة الفقراء بأنها غير جديرة بالتمويل لأسباب من أهمها غياب الضمانات المناسبة، ووجود المخاطر العالية المرتبط بتكاليف منح التمويل المصغر، وانتشار شريحة الفقراء في الريف.

حيث عرفت صناعة التمويل المصغر نموا في السنوات الأخيرة في كل إنحاء العالم، وذلك نتيجة الاهتمام الدولي المتزايد بهذه الصناعة التي أثبتت فعاليتها في العديد من الظواهر الاقتصادية والتي من أبرزها المساهمة في التخفيف من معدلات البطالة والقضاء على الفقر من خلال إتاحة التمويل للفقراء ومحدودي الدخل الذين يعتبرون من أهم عملائها.

لقد حققت بغض التجارب في مجال التمويل المصغر نجاحا باهرا في إقامة العديد من المشاريع التنموية المختلفة في الدول النامية ولعل من أهم هذه التجارب في هذا المجال نجد تجارب دول جنوب شرق أسيا فعلى الرغم من فقر هذه الدول إلا أنها استطاعت النجاح في تقديم قروض ميسرة وغالبا بدون فوائد لمواطنها حتى يقوموا بدور بناء في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة في دولهم.

تعد التجربة الجزائرية في مجال التمويل المصغر حديثة النشأة بعض الشيء حيث أحدثت الجزائر العديد من الآليات والهيئات التي من شأنها تقديم تمويل المصغر لطالبيه من الشباب البطال والفقراء قصد إنجاز مشاريع مصغرة تدر لهم دخلا وتحسن أوضاعهم المعيشية، وتعد الوكالة الوطنية لتسر القرض المصغر واحدة من الهيئات المستحدثة التي تقدم دعما ماليا بسيطا وبشروط ميسرة لإنجاز مشاريع تنموية مصغرة.

لذلك كان لابد من الوقوف على تقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المصغر ومدى نجاعتها مقارنة بالتجارب الدولية الرائدة في هذا المجال ما يجعل إشكالية هذا البحث تتمحور في التساؤل التالي:

ما و اقع التجربة الجز ائرية في مجال التمويل المصغر وسبل استفادتها من تجارب الدولية الر ائدة في هذا المجال؟

وبغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- حققت تجربة الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر نجاحا معتبرا من خلال المساهمة في إنشاء العديد من المشاريع، والحد من مشكلة البطالة والتخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية.
- لا تزال التجربة الجزائرية في مجال التمويل المصغر حديثة ومتأخرة مقارنة بالتجارب الدولية الرائدة في هذا المجال.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى

- التعرف على أهم التجارب الدولية الرائدة في مجال التمويل المصغر.
- عرض وتقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل المصغر من خلال دراسة حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- البحث في أفاق تطوير التمويل المصغر بالجزائر من خلال الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة.

منهج البحث:

للإجابة على إشكالية البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي بغرض الإحاطة بالمفاهيم النظرية للتمويل المصغر والمنهج التحليلي لتقييم نشاط الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة ولكي نتمكن من اختبار صحة الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية؛

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتمويل المصغر؛

المحور الثاني: التجارب الدولية الرائدة في مجال التمويل المصغر؛

المحور الثالث: واقع وتحديات التمويل المصغر في الجزائر من خلال تجربة وكالة ANGEM.

أولا: الإطار النظري والمفاهيمي للتمويل المصغر

لمحاربة الفقر أو على الأقل التخفيف منه كان لابد من ابتكار تكنولوجيا تمويلية يمكن استخدامها على نطاق واسع حتى يتمكن المجتمع الفقير من تحقيق احتياجاته المعيشية، ما أدى بظهور تجربة التمويل المصغر في العالم

1- مفهوم التمويل المصغر

لقد وجدت عدة تعاريف ومصطلحات للتمويل المصغر والتي تستخدم أحيانا كمترادفات لنفس المفهوم مثل القروض الصغيرة والمديونية الصغيرة والتمويل المتناهي الصغر، حيث تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية**(EDCO)** التمويل المصغر على انه " الحصول على تمويل مشروعات صغيرة يستفيد منها الأشخاص المهمشين، الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم، في ظل غياب أفاق مهنية أخري، والوصول إلى مصادر التمويل التقليدية غير ممكنة **(مغني، (15 -16 نوفمبر 2011)، صفحة 2)**

كما يعرف التمويل المصغر في الجزائر: "التمويل المصغر هو سلفة صغيرة الحجم، وهو مخصص لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة صغيرة، ويمنح حسب صيغ تتوافق واحتياجات نشاطات الأشخاص المعنيين، يوجه التمويل المصغر إلى إحداث الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل من خلال اقتناء العتاد الصغير اللازم لانطلاق المشروع ولشراء المواد الأولية، وذلك قصد ترقية الشغل الحر (الشغل الذاتي) والشغل المنجز بمقر السكن وكذا النشاطات التجارية المنتجة **(مرسوم رئاسي، رقم 40-31، صفحة 3)**.

فالتمويل المصغر هو جملة من الخدمات المالية المتكاملة، كالإقراض والادخار والتأمين، وغير المالية كالتدريب والتعليم المالي، موجة لفئة الفقراء الناشطين اقتصاديا ومحدودي الدخل القادرين على تنظيم مشروعات مصغرة مدرة للدخل، أو تنمية مشاريع قائمة بهدف تحسين مستواهم المعيشي.

2- خصائص التمويل المصغر:

تتميز برامج المؤسسات العاملة في ميدان التمويل المصغر بالخصائص التالية **(طويطي ووزاني، 2017، الصفحات 58-48)**

تقديم القروض الصغيرة والقصيرة الأجل لأغراض رأس المال العامل؛

- التقييم البسيط والسهل لاستثمارات المقترضين؛

- ❖ استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية؛
- ❖ إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض المتحصل عليها في الفترات السابقة؛
- ❖ الدفع المبسط لأقساط القروض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري، أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل البالغ الصغر؛
- ❖ ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية؛
- ❖ استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترضين على تلبية احتياجاتهم الخاصة في الظروف والحالات الاستثنائية؛
- ❖ فرض أسعار فائدة مرتفعة لتغطية التكاليف التشغيلية والإدارية لمؤسسات التمويل البالغ الصغر؛
- ❖ خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة؛

3- أهمية التمويل المصغر:

تكمن أهمية التمويل المصغر في التأثير الذي ينتج عن نشاط مؤسسات التمويل المصغر على مجالات عديدة منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

3-1 الأهمية السياسية للتمويل المصغر:

يلعب التمويل المصغر دورا أساسيا في تحقيق الاستقرار السياسي لأنه يساهم في تحقيق تنمية الأقاليم والمناطق بالدولة، حيث من مميزاته الانتشار الجغرافي الواسع والوصول للفئات الفقيرة والمستبعدة من تمويل النظام المصرفي التقليدي؛

3-2 الأهمية الاقتصادية للتمويل المصغر:

تكمن الأهمية الاقتصادية للتمويل المصغر فيما يلي:

- ❖ التأثير على فرص التوظيف الذاتي للأفراد الذين لم يكن لديهم فرصة للعمل بأجر لدي هيئات أخرى؛
- ❖ إعادة الاعتبار للعديد من الأنشطة كالحرف والصناعات التقليدية؛
- ❖ الحد من استخدام البدائل الأقل إنتاجية في المجتمع كإعانات البطالة وغيرها؛

3-3 الأهمية الاجتماعية للتمويل المصغر:

تتجسد الأهمية الاجتماعية للتمويل المصغر فيما يلي:

- ❖ تمكين الأفراد من إيجاد فرص عمل ملائمة تحفظ لهم كرامتهم الإنسانية؛
- ❖ تمكين الفئات الهشة من الحصول على تمويل ملائم لخلق فرص توظيف جديدة؛
- ❖ تقليل التفاوت بين الفقراء والأغنياء للوصول إلى مساواة بين فئات المجتمع؛

- ❖ زيادة التدريب والتعليم والحد من الأمية من خلال توفير قروض التعليم والتكوين؛

4- مبادئ التمويل المصغر:

قامت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء **CGAP** مع أعضائها المتبرعين الثمانية والعشرين بتطوير المبادئ الأساسية للتمويل المصغر وتتلخص هذه المبادئ فيما يلي : **(بر اندما و بيرجوري، 2004، صفحة 5)**

- ❖ يحتاج الفقراء إلى طائفة متنوعة من الخدمات المالية، لا إلى قروض فحسب فهم بحاجة إلى ادخار وتامين وخدمات نقل الأموال، إلى جانب الإئتمانات؛
- ❖ التمويل الأصغر أداة قوية لمكافحة الفقر؛
- ❖ التمويل الأصغر معناه بناء نظم مالية تخدم الفقراء؛
- ❖ تغطية التكاليف يتطلب استمرارية مؤسسات التمويل المصغر في القيام بمهامها والوصول إلى أكبر ما يمكن من الفقراء فرض رسوم كافية لتغطية التكاليف؛
- ❖ الحاجة إلى الدعم والإسناد الحكومي، لا يمكن للتمويل المصغر لوحده تقديم حلول لكل المشكلات، لذا فهو يحتاج إلى دعم أنواع أخرى من البرامج التي يمكن أن تعمل بشكل أفضل بالنسبة للأفراد المحرومين، ممن لا تتوفر لديهم وسائل السداد؛

5- المشكلات والصعوبات التي تواجه التمويل المصغر:

خلال السنوات الأولى من بداية التمويل الأصغر كان التحدي الرئيسي لهذه الصناعة هو إيجاد أساليب جديدة لتقديم وتحصيل القروض من الفقراء أصحاب المشروعات المصغرة، لكن في الفترة الحالية أصبحت هناك العديد من التحديات التي تقف عائقا أمام نمو قطاع التمويل المصغر والتي يمكن إيجازها في العناصر التالية : **(غنيم، 2005، صفحة 59)**

- ❖ صعوبة التنويع في مصادر التمويل؛
- ❖ عدم توفر كوادر متخصص لإدارة وتنمية الموارد المالية؛
- ❖ عدم جدية دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية؛
- ❖ ضعف مصادر التمويل لتغطية المصارف التشغيلية والرأسمالية؛
- ❖ عدم امتلاك مؤسسات التمويل الأصغر الخطة الاستراتيجية لتجنيد وتنويع مصادر التمويل؛

ثانيا: التجارب الدولية الرائدة في مجال التمويل المصغر:

لعل الحديث عن أهم التجارب الدولية الرائدة في مجال التمويل المصغر يقودنا إلى الحديث عن تجارب دول جنوب شرق أسيا والتي عرفت أول تجربة في مجال التمويل المصغر، التي قام بها **البروفيسور محمد يونس** عن طريق تأسيس بنك الفقراء (جرامين بنك)، لذا سنتطرق الى تجربة (جرامين بنك) كتجربة نموذجية في مجال التمويل المصغر

1- التجربة البنغالية (بنك جرامين).

إن تجربة بنك الفقراء (جرامين بنك) هي واحدة من أهم التجارب المصرفية التي خاضها العالم على مدار ثلاثين عاما، واجه فيها البنك العديد من التحديات ولكنه استطاع إن يثبت جدارته؛

1-1 نشأة المصرف.

في عام **1976** بدا **البروفيسور محمد يونس** مشروعا بحثيا علميا لاستكشاف إمكانية تصميم نظام مصرفي يصلح للفقراء من أهل الريف ، وقد توصل إلى انه إذا توافرت الموارد المالية للفقراء وبأساليب وشروط مناسبة فان ذلك يمكن أن يحقق نهضة تنموية كبيرة ، وقد حقق المشروع بالفعل نجاحا في محافظة شيتاجونج (GHITTAGONG) في الفترة (**1976-1979**) وفي ذلك العام امتد المشروع بمساعدة مصرف بنغلاديش إلى محافظة تانجيل (TANGIL) وفي الفترة من (**1979-1983**) امتد العمل بنجاح إلى محافظة دكا (DHAKA) ورانجبور (RANGPUR)، وفي سبتمبر **1983** تحول المشروع إلى مصرف مستقل باسم **"غرامين بنك "** ساهمت فيه الحكومة بنسبة **60%**من رأس المال المدفوع بينما كانت **40%** الباقية مملوكة للفقراء من المقترضين ، وفي عام **1986** صارت النسبة 25% للحكومة و 75% للمقترضين ، وفي عام صارت النسبة **06%** للحكومة و **94%** للمقترضين ، **(تقرير، 2006، صفحة 83)** .

يستهدف بنك جرامين الفقراء وخاصة النساء وذلك لما للمرأة من قوة تحمل وصبر على العمل المتواصل لذلك فهي أكثر إنتاجية من الرجل فتركيز البنك على قطاع النساء جعل نسبة ملاكه تفوق **96%** من النساء، بينما بلغت نسبة الرجال من ملاك البنك حوالي **04%** يقوم بنك غرامين بتقديم القروض الصغيرة لأشد الفئات فقرا من الذين لا يملكون أراضي أي بدون ضمانات مالية مكن اجل تمويل مشاريعهم المدرة للدخل.

2-1 أهداف بنك غرامين.

تتلخص أهم أهداف بنك غرامين فيما يلي: **(صلاح، 2011، صفحة 141)**.

- ❖ تقديم تسهيلات المالية للفقراء ومكافحة استغلال أصحاب الأموال للفقراء؛
- ❖ خلق فرص عمل لسكان الريف عن طريق العمل لأنفسهم؛
- ❖ مساعدة النساء في الانخراط في العمل وتعليمهن تنظيم أعمالهن؛
- ❖ يركز البنك على إقراض الفئات الفقيرة في الريف، ويتم منح القروض إلى خمسة أشخاص يختارون بعضهم البعض ويعيشون في نفس القرية ويجمعهم الثقة والانسجام؛

3-1 الهيكل التنظيمي لبنك غرامين.

يتكون الهيكل التنظيمي لبنك غرامين من عدة دوائر كبرى تمثل المركز الرئيسي وتحتوي في داخلها على دوائر أخري أصغر تمثل المجموعات، تقوم الدوائر الكبرى بالتوجه المباشر للدوائر الصغرى التي تقع في محيطها، حيث توجد ثلاثة مكاتب (مكتب المنطقة ومكتب الإقليم والمكتب الرئيسي) تقوم هذه المكاتب بالحصول على المعلومات من الوحدات التابعة لها بالمنطقة.

4-1 الخدمات التي يقدمها بنك غرامين.

يقدم بنك غراميين أربعة أنواع رئيسية من القروض تتمثل فيما يلي : **(مجذوب احمد، 2010، صفحة 43)** .

- ❖ القرض الأساسي وهو القرض الذي يقدم للاستفادة منه في عمل المشروعات الصغيرة بغرض الحصول على الضروريات الأساسية؛
- ❖ قروض لبناء وشراء مساكن وهي من أنواع القروض التي يقدمها البنك لعملائه وذلك حتى يتمكن العميل من تنظيم نشاطاته؛
- ❖ قروض الطوارئ وهو القرض الذي يمنح في حالة الطوارئ مثل المرض والوفاة؛
- ❖ القرض الموسمية للزراعة والغرض منه هو دعم الزراعات الموسمية؛

بالإضافة إلى القروض التي يقدمها البنك فانه يوفر للمتعاملين خدمات موزعة على مجموعة من البرامج تتنوع ما بين مكافحة التسول، برامج المنح الدراسية، برامج تنمية المرأة ورعاية الطفولة كما يقوم البنك كذلك بتقديم الخدمات المصرفية التالية:

- ❖ **صندوق ادخار المجموعة:** وهو صندوق ادخار إجباري يلزم كل عضو من أعضاء المجموعة بالاشتراك فيه، ويبدأ سداد الاشتراكات فيه من أسبوع التدريب الذي يسبق اعتماد المجموعة، ويستمر مع سداد الإقساط الأسبوعية بمقدار 2 تاكا في الأسبوع وتتجمع تلك المدخرات في حساب خاص وتدير رصيده المجموعة بمبدأ الإجماع.
- ❖ **صندوق الطوارئ:** وهو نوع من الغطاء التأميني لحالات التخلف عن السداد والوفاة والعجز وغيرها من الحوادث، وتتكون موارد الصندوق من الرسم الإجباري يدفعه المستفيد بنسب 5 في الألف من القروض التي تزيد عن ألف تاكا.
- ❖ **صناديق أخري:** إلى جانب صندوق المجموعة والطوارئ هناك صناديق أخري مثل صندوق المدخرات الخاصة، وصندوق رفاهية الأطفال وغيرها.

5-1 منهجية عمل بنك غراميين.

يقوم العمل في بنك غراميين على أساس تكوين مجموعات بحيث لا يزيد أعضاء المجموعة عن 5 أفراد وأن يكونوا من الأشخاص الذين لا يملكون أرضا أو أي أصول ويجب أن يكون الأعضاء من أهل القرية أو تكون أماكن سكنهم متقاربة وأفكارهم متشابهة، ولا يحق لأكثر فرد من الأسرة الانضمام إلى المجموعة؛

بعد تكوين المجموعات يتقدم العضو الراغب في الحصول على قرض بطلبه إلى زملائه في المجموعة والذين يناقشونه في طلبه، وإذا وافقوا له على طلبه يتقدم رئيس المجموعة بالطلب شفهيا إلى رئيس المركز الذي يعرض الطلب على أعضاء المركز ، فإذا وافقوا قام بكتابة طلب قرض باسم العضو وتوقيعه ثم تقديمه لموظف البنك في الاجتماع الأسبوعي للمركز، فيقوم الموظف بتحرير نموذج رسمي لطلب القرض ويقوم بتقديم طلب رئيس المركز إلى مدير الفرع ، ، والذي يقوم بزيارة للمراكز التي أتت منها الطلبات للتأكد من ملائمة المبالغ المطلوبة للأغراض المرغوبة للقروض ، ثم يوص بالموافقة على الطلبات ويرسلها لمكتب المنطقة لتعرض على مسئول البرامج هناك ،

وبناءا على توصية مسئول البرامج يعطي مدير المنطقة تفويضه النهائي بصرف القروض، ولا تستغرق هذه الإجراءات أكثر من أسبوع ، بعدها يتم تسليم القروض ، ويتم سداد القرض على **52** قسطا أسبوعيا ، مضافا إليها مصاريف إدارية بنسبة **10%** تقريبا من قيمة القرض تقدم بالتساوي مع الأقساط الأسبوعية.

6-1 عوامل نجاح بنك غرامين:

يعود نجاح تجربة بنك غرامين إلى تطبيق منهجية محددة سمحت له بإعطاء قروض متناهية الصغر للفقراء بدون ضمانات، ويمكن يجاز أهم عوامل نجاح بنك غراميين فيما يلي : **(مجدي، 2007، صفحة 193).**

- ❖ التركيز على الفقراء وحدهم، مع جعل الأولوية في عضوية المصرف للنساء الريفيات؛
- ❖ وضع شروط وإجراءات قروض ملائمة تسمح للفقراء بممارسة أعمال مدرة للدخل من اجل دعم أنشطة فردية مختارة من قبل الشخص؛
- ❖ إقرار مسؤولية تضامنية للمقترضين ودعم متبادل من خلال الادخار الإجباري؛
- ❖ وضع نظام قروض صارم وإشراف لصيق، من خلال تطبيق مبدأ شفقة بلا صدقات؛
- ❖ تنفيذ برامج للتنمية الاجتماعية، مع تدريب طاقم العاملين على الإدارة العملية الصارمة؛
- ❖ إدارة مؤسسة ناجحة تضمن استقرار السياسات بعيدا عن تقلبات الإدارة الفردية، مع مرونة تسمح بتغير بعض الأساليب بما يتلاءم مع الظروف المحلية؛
- ❖ منح قروض صغيرة على أساس سداد أسبوعي وإمكانية تلقي قروض جديدة في حالة السداد؛

ثالثا: و اقع وتحديات التمويل المصغر في الجز ائر من خلال تجربة الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM:

يعد القرض المصغر من الأدوات التي أثبتت نجاعتها في استحداث أنشطة اقتصادية تحد من الفقر وتحسن ظروف معيشة الطبقات الهشة من ا لمجتمع، ولهذا تم إنشاء هذه الوكالة.

1- نشأة وتنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

أُحدثت الوكالة سنة **2004**، وهي هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي من خلال إحداث أنشطة اقتصادية بما فيها الأنشطة المنزلية، عن طريق شراء العتاد البسيط والمواد الأولية اللازمة للنشاط.

1-1 نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

اعتمدت الجزائر التمويل المصغر كأداة لمحاربة الفقر منذ عام **1999**، بعد خمس سنوات فقط استوجب إنشاء هيئة لمنح القروض المصغرة وهي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من أجل استكمال الإطار العام للهيئات الموجهة للإدماج الاقتصادي للأشخاص الذين لم يستفيدوا من التمويلات البنكية، وعليه فقد أبدت الحكومة استعدادها وعزمها على مكافحة الفقر، غير أن الندوة الدولية التي انعقدت في شهر ديسمبر عام **2002** تحت عنوان "التجربة الجزائرية في القرض المصغر" أكدت على العديد من العراقيل" أبرزها ما يلي:

- ❖ عدم ضمان إجراءات المرافقة ودعم المقاولين في مرحلة نضج المشاريع ومتابعة الأنشطة الممولة؛
- ❖ تعدد المتدخلين المكلفين بتنفيذ الجهاز؛

وعلى ضوء توصيات هذه الندوة، إضافة إلى تلك المنبثقة عن المؤتمر الدولي حول الفقر الذي انعقد عام **2002** تم إنشاء جهاز القرض المصغر؛ وقد أحدثت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في عام **2004** حيث تندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتهميش، وقد جاءت لمعالجة شتى النقائص التي تم تشخيصها وتلبية المتطلبات التالية:

- ❖ منح القروض بطريقة لامركزية؛
- ❖ تخفيف شروط التأهيل؛
- ❖ تكييف الإجراءات مع طرق تطبيق الشروط الموضوعية للفئات المحرومة؛
- ❖ سهولة آليات الموافقة والمنح الفعلي للقروض من أجل تفعيل الدعم ومساهمة الفئات المحرومة؛
- ❖ استدامة النظام عن طريق إنشاء قواعد عملية كافية؛
- ❖ القدرة على تلبية الطلب القوي وخاصة من ربات البيوت، الأسر المنتجة من الحرفيين وصغار المزارعين ومربي المواشي؛ **(angem.dz، 2022)**

2- خدمات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لأصحاب المشاريع.

توفر الوكالة صيغتين للتمويل، بما فيها واحدة بمساهمة الخمس **(05)** بنوك العمومية الشريكة، فضلا عن مجموعة من الخدمات الأخرى غير المالية: **(angem.dz، 2022)**

- ❖ **الصيغة الأولى: قرض شراء المواد الأولية (وكالة -مقاول):** هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز **100000** دج، وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون أموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاطا، وقد تصل قيمتها إلى **250000** دج على مستوى ولايات الجنوب، بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36شهرا،
- ❖ **الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي (وكالة -بنك – مقاول):**

هي قروض ممنوحة من قبل البنك و الوكالة بعنوان إنشاء نشاط ، تكلفة المشروع قد تصل إلى **000 000 1** دج، التمويل يقدم كالتالي :

- قرض بنكي بنسبة **70** ٪ ؛
- سلفة الوكالة بدون فوائد **29** ٪ ؛
- مساهمة شخصية **1** ٪ ؛

و قد تصل مدة تسديده إلى ثماني **(8)** سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة **(3)** سنوات بالنسبة للقرض البنكي، للإشارة، فإن قيم التمويل قد ارتفعت من **30000** دج إلى **100000** دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (**250000**دج بالنسبة لولايات الجنوب و الهضاب العليا)، و من **400000** دج الى **1000000** دج

بالنسبة للقروض الموجهة لإنشاء النشاطات (صيغة التمويل الثلاثي)، و ذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم **11-133** المعدل و المؤرخ في **22** مارس **2011**.

جدول 01: نمطي التمويل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100000دج	كل الأصناف (شراء مواد اولية)	%0	-	%100	-
لا تتجاوز 250000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولا ت الجنوب	%0	-	%100	-
لا تتجاوز 1000000دج	كل الأصناف	% 1	%70	29%	-

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر dz.angem. www: تاريخ الاطلاع 22-12-2022.

3- الحو افزوالامتيازات المقدمة للمشاريع المحدثة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تستفيد المشاريع الاستثمارية المحدثة في إطار هذه الوكالة من الحوافز التالية: **(angem.dz، 2022)**

أ -مرحلة الإنجاز

تتمثل حوافز هذه المرحلة فيما يلي:

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة عند إنشاء أو شراء التجهيزات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛
- الخضوع للمعدل المخفض 5% للحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية العقارية،

ب-مرحلة الاستغلال

تستفيد فيها المشاريع من الحوافز التالية:

- الإعفاء من الضريبة العقارية على البنايات وملحقاتها لمدة (03) سنوات؛
- الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات حسب الحالة لمدة (03) سنوات؛
- الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني لمدة (03) سنوات؛

لقد تعززت هذه الحوافز بامتيازات جديدة جاء بها قانون المالية التكميلي لسنة **2011** شملت:

- ❖ استفادت المشاريع الاستثمارية المحدثة بعد انتهاء فترة الإعفاء المذكورة سابقا من تخفيض في الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أر ح الشركات، والضريبة على النشاط المهني خلال الثلاث السنوات الأولى من الإخضاع الضريبي بنسبة 70% للسنة الأولى، 50 % للسنة الثانية، و25 % للسنة الثالثة؛
- ❖ تمديد فترة الإعفاء من الضريبة العقارية على البنايات المستعملة في الأنشطة من (03) سنوات إلى (06) سنوات بالنسبة للمناطق المراد ترقيتها؛
- ❖ تمديد فترة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، والضريبة على النشاط المهني من (03) إلى (06) سنوات في المناطق المراد ترقيتها، وتمدد مرة ثانية في الحالتين بسنتين إضافيتين في حالة التزام المستثمر بتوظيف (03) عمال على الأقل لمدة غير محدودة؛
- ❖ تمديد فترة الإعفاء من الضرائب السابقة من (03) إلى (10) سنوات بموجب قانون المالية لسنة 2014 بالنسبة للمناطق المستفيدة من إعانة "الصندوق الخاص لتنمية الجنوب"؛
- ❖ الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة (03) سنوات بداية من تاريخ الاستغلال، تمدد إلى (03) سنوات في المناطق المراد ترقيتها، وتمدد في الحالتين بسنتين عند تعهد المستثمر بتوظيف ثلاث مستخدمين على الأقل لفترة غير محدودة.

4- حصيلة مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

لعبت الوكالة دور أساسي في تحفيز التشغيل الذاتي وتطوير المهن الصغيرة، وبالتالي دعم القدرات الشابة من خلال تذليل العوائق المالية عن طريق تمكين العديد من أصحاب المهارات والمبادرات من الحصول على إعانات مالية بصيغ مختلفة، حيث عرفت حصيلة المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية التطورات التالية:

1-4 تطور المشاريع المستفيدة الخدمات المالية حسب جنس المستفيد:

نستعرض في هذا الجدول توزيع طلب القروض الممنوحة على المستوى الوطني حسب جنس المستفيد:

جدول 02: تطور المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية حسب جنس المستفيد الى غاية 30 نوفمبر 2022

طبيعة الجنس	العدد	النسبة %
نساء	611 420	63.28
رجال	314 354	36.72
المجموع	966 234	100

المصدر: الوكالة الوطنية للقرض المصغر dz.angem.www تاريخ الاطلاع 2022/12/22.

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ أن النساء هن أكبر حصة وطنيا من حيث الاستفادة من القروض الممنوحة بنسبة **63،28%** بينما الرجال بـ **36،72%**، ويمكن تفسير ذلك أن النساء هن الأكثر اهتماما بقروض شراء المواد الأولية من أجل الحصول على مواد النسيج والخياطة (الصناعة التقليدية).

2-4 تطور المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية حسب الشريحة العمرية.

توزعت القروض حسب الشرائح العمرية كما هو موضح في الجدول والشكل الموالين:

جدول 03: تطور المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية حسب الشريحة العمرية الى غاية 30 نوفمبر 2022.

الشريحة العمرية	العدد	النسبة%
18-29 سنة	343638	35.56
30-39 سنة	301836	31.24
40-49 سنة	179684	18.06
50-59 سنة	101349	10.49
ما فوق 60 سنة	39727	4.11
المجموع	949944	100

المصدر: الوكالة الوطنية للقرض المصغر dz.angem.www تاريخ الاطلاع 2022/12/22.

نلاحظ من خلال المعطيات الجدول أعلاه، أن نسبة 35،56% من مجموع المتحصلين على القروض يتراوح سنهم ما بين 18-29 سنة وأن نسبة 31،24% قاموا بإنشاء مشاريعهم وكانت تتراوح أعمارهم ما بين 30-39 سنة، ويعود ذلك إلى ما تحتويه هذه الفئتين من نشاط وحيوية وروح المقاولة، في حين بلغت نسبة المتحصلين على القروض بعد سن الأربعين 33.20 %.

3-4 تطور المشاريع المستفيدة الخدمات المالية حسب المستوى التعليمي.

فيما يتعلق بمستوى التعليمي، فقد كانت الحصيلة كما هو موضح في الجدول والشكل الموالين:

جدول 04: تطور المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية حسب المستوى التعليمي إلى غاية 30 نوفمبر 2022.

مستوى التعليم	العدد	النسبة%
دون المستوى	147 172	15.23
متعلم	14 308	1.48
ابتدائي	142 677	14.77
متوسط	483 599	50.05
ثانوي	139 283	14.42
جامعي	39 195	4.06
المجموع		100

المصدر: الوكالة الوطنية للقرض المصغر dz.angem.www تاريخ الاطلاع 2022/12/22.

يوضح الجدول 04 أعلاه أن المستوى التعليمي لغالبية المتحصلين على القروض منخفض، بحيث أن نسبة **50.05%** منهم لديهم مستوى متوسط، يليهم أصحاب المشاريع من ذوي التعليم الثانوي بنسبة **14.77%** أما الجامعيين يشكلون نسبة **4،06%** من مجموع المستفيدين من القروض، وهو ما يوضح عزوف هذه الفئة عن إنشاء المشاريع وغياب روح المقاولاتية بين خريجي الجامعة، مما يستدعي تكثيف الجهود من قبل كل الفاعلين من أجل تكريس روح المقاولاتية بين أوساط الطلبة الجامعيين؛ كما أن باقي النسبة تتوزع بين الذين مستواهم التعليمي ابتدائي ودون مستوى بنسبة ضئيلة متفاوتة.

4-4 تطور المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية حسب قطاع النشاط.

توزعت المشروعات المستفيدة من إعانات الوكالة على القطاعات الاقتصادية كما يلي :

جدول 05: تطور المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية حسب قطاع النشاط إلى غاية 30 نوفمبر 2022

نمط التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة%
الفلاحة	**130 680**	13.52
الصناعة الصغيرة	**381 400**	39.47
البناء والإشغال العمومية	**86 111**	8.91
الخدمات	**191 076**	19.78
الصناعة التقليدية	**170 174**	17.61
التجارة	**5 795**	0.60
الصيد البحري	**998**	0.10
المجموع	**966 234**	100

المصدر: الوكالة الوطنية للقرض المصغر dz.angem.www تاريخ الاطلاع 2022/12/22.

من خلال الجدول **05** أعلاه نلاحظ أن قطاع الصناعة الصغيرة يستحوذ على أكبر حصة من القروض،(**39.68%**) حوالي **381 400** قرض، وهذا راجع إلى إستراتيجية الوكالة التي تهدف إلى إنشاء مؤسسات صغيرة دائمة، وهي بدورها تفتح مناصب عمل دائمة ومنه امتصاص جزء من البطالة، وخاصة أن هذه المؤسسات لا تحتاج إلى رأس مال كبير لإنشائها، واحتياجاتها التمويلية تتوافق في حجمها مع قيمة القروض المقدمة من طرف الوكالة، أما قطاع الخدمات فاستحوذ على **19.78%** ،ويليه الصناعات التقليدية بـ **17.61**% ثم قطاع فلاحة في المرتبة الرابعة **13.52%** ثم قطاع الأشغال العمومية **8.91%** و أخيرا قطاع التجارة بـ **0.60 %** يليه قطاع الصيد البحري بـ **0.10 %** و بمجموع **960** قرض.

رابعا: أهم تحديات ومعوقات التمويل المصغر في الجزائر.

من خلال التطرق إلى تجربة الجزائر في التمويل المصغر من خلال نشاط الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر، يتبين أن هذه التجربة تواجه العديد من التحديات سواء فيما يتعلق بالإطار التنظيمي أو الأجهزة المشرفة على التمويل وحتى الفئات المستهدفة من التمويل.

1- التحديات والمعوقات المتعلقة بالإطار التنظيمي:

تتمثل أبرز التحديات المتعلقة بالإطار التنظيمي للتمويل المصغر في الجزائر في **(مغني، (15 -16 نوفمبر 2011)، صفحة 41)**

- عدم توفر نظام مالي خاص بمنح القرض المصغر، والنظام الموجود مرتبط بالبنوك المالية في ظل عدم وجود مؤسسات مالية مختصة في هذا النوع من الإقراض، وما ينتج عن ذلك من بيروقراطية وغياب الشفافية وانعدام المتابعة للمشاريع؛
- ارتباط التمويل المصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، في ظل عدم إعطاء هذه الأخيرة الاهتمام الكافي لتمويل المصغر نظرا لتركيز خبراتها في الأنشطة الأخرى المعتاد عليها، كما عانت الأجهزة المكلفة بالتمويل المصغر من عدم مرونة الإجراءات البنكية وثقلها مما أثر سلبا على العديد من المشاريع؛
- غياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس مما يلغي عنصر التحفيز لمنح مثل هذه القروض؛
- التعقيد والغموض في النصوص التشريعية والتنظيمية، فيما يتعلق بالجانب التطبيقي؛
- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع بطيئا؛

2- التحديات والمعوقات المتعلقة بالجهاز المشرف على التمويل المصغر:

يتمثل العائق الرئيسي المتعلق بجهاز تسيير القروض المصغرة في نموذج التسيير، حيث تتبع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها نموذج تسيير مركزي يعتمد أساسا على المديرية العامة، ويتم وضع التنسيقيات التي استحدثت تدريجيا بعد إنشاء الوكالة بهدف تسيير الجهاز فحسب، إلا أن هذا النموذج بدأت تظهر محدوديته بعد سنوات قلائل من إنشاء الوكالة، بسبب التوسع الذي عرفته هذه الأخيرة، حيث برزت العديد من الاختلالات والتأخيرات في عملية التكفل التي يشرف عليها الجهاز مما أدى إلى تمديد الآجال في معالجة ملفات المستفيدين من التمويل المصغر **(سليمان وعواطف، 27-29 جوان 2013، صفحة 70)**

3- التحديات والمعوقات المتعلقة بالفئة المستهدفة:

تتمثل هذه التحديات في: **(سليمان وعواطف، 27-29 جوان 2013، صفحة 80)**

- نقص الكفاءة المهنية والتسييرية للكثير من المستفيدين من القروض؛
- ترجيح النشاط التجاري والخدماتي الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المنتج الذي يوفر مناصب شغل؛
- وجود نسبة معتبرة من عدم سداد السلف والقروض في آجالها المحددة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة التحصيل في الآجال المحددة بلغت **50.6 %** من مجموع القروض المقدمة؛
- من المستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية كل الطلب على القروض المصغرة أو مواءمة كل الجمهور، فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها ليست دائما مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع؛

وفضلا عن هذه التحد ت هناك تحديات أخرى تقف عائقا أمام نمو قطاع التمويل المصغر عموما منها : **(عمران وغزي، 15-16 نوفمبر 2011، صفحة 5)**

- عدم تحقيق معدلات أعلى من الانتشار أو الوصول إلى الفئات الأقل حظا؛

- ❖ عدم وصول مؤسسات التمويل المصغر إلى مصادر التمويل المستدامة؛
- ❖ عدم اندماج مؤسسات التمويل المصغر في النظام المالي الرسمي؛
- ❖ عدم ضمان الرقابة والإشراف الفعال على نشاط مؤسسات التمويل المصغر، خاصة فيما يتعلق بالتدابير المحددة من الجهات الرقابية المصرفية؛

II. نتائج الدراسة

انطلاقا من التجارب الدولية الرائدة في مجال التمويل المصغر، واستقراءا لتطوراتها التاريخية، يمكن أن ندرج بعض المقترحات والحلول من أجل النهوض بقطاع التمويل المصغر في الجزائر وإعطائه المكانة اللائقة له وذلك من خلال **(محنان، 2018، صفحة 244)**.

- ❖ وضع إطار تشريعي يسمح بفتح سوق التمويل المصغر أمام مؤسسات التمويل المصغر التابعة للقطاع الخاص، وجذب المستثمرين والجهات المانحة لمنح التمويل لهذه الأخيرة؛
- ❖ تطوير نشاط الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر عبر منحها الاستقلالية المالية وفتح المجال أمامها لتتمكن من جذب التمويلات من الجهات المانحة، وإمكانية تسطير توجهها الاجتماعي والاقتصادي؛
- ❖ دعم عملية تسويق منتجات المشاريع الفردية والعائلية الممولة من طرف مؤسسات التمويل المصغر، عبر مجموعة من الإجراءات والمبادرات بهدف تشجيعها وتحفيزها، ولعل أهم إجراء هو الإعفاء الضريبي على منتجاتها، مما يدعمها ويساهم في رفع معدلات اقتنائها من طرف المستهلكين، ويضفي عليها طابع تنافسي بالإضافة إلى تشجيع المظاهرات والمعارض التي تجمع الحرفين للتعريف بمنتجاتهم والترويج لها، ويشترط في الإجراءات التي تهدف إلى دعم العمليات التسويقية أن تمس الحرفين والمشاريع الفردية والعائلية؛

III. الخلاصة:

لقد توجه أنظار العالم إلى صيغة التمويل المصغر كآلية فعالة لمكافحة الفقر وإحداث التنمية والتخفيف من البطالة وذلك من خلال نجاح تجربة بنك الفقراء **(غرامين بنك)** ببنغلاديش، حيث أولت مختلف الدول اهتماما بالغا بهذه التجربة ومحاولة استنساخها والأخذ بها وتعميمها على بقية دول العالم.

عرفت الجزائر كغيرها من دول العالم اهتماما متزايدا بصيغة التمويل المصغر وذلك من خلال استحداثها لمجموعة من الآليات والهيئات والتشريعات المنظمة لعمل التمويل المصغر، ومن بين الهيئات المستحدثة نجد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فبرغم من نجاح تجربة الوكالة في تخفيض من نسبة البطالة ورفع معدلات التشغيل والمساهمة في التخفيف من حدة الفقر بالجزائر؛ إلا أن هذه التجربة لازالت تعاني من العديد من المعوقات متعلقة بالإطار التنظيمي والتشريعي والجهاز المشرف على الوكالة والجهة المستهدفة من التمويل؛

وللوصول بهذه التجربة إلى مصاف التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، لابد من وضع إستراتجية لتنظيم سوق التمويل المصغر بالجزائر من خلال إعداد الإطار التنظيمي والتشريعي الملائم لتطوير هذا السوق وفتح المجال

أمام المبادرات الخاصة والقطاع الخاص للاستثمار في هذا السوق. المصغر، بالإضافة إلى ضرورة مرافقة الدولة من خلال الإشراف والتوجيه، بغية تحقيق الأهداف المنوطة بهذا التمويل.

الإحالات والمراجع:

1- *dz،angem*، (2022)، تاريخ الاطلاع 22 12 2022،من منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرhttps://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit/

2- *dz،angem*، (2022)، تاريخ الاطلاع 22 12 2022، من منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،https://www،angem،dz/ar/article/aides-et-avantages-accordes-aux-beneficiaires-du-micro-credit/

3- *dz،angem*، (2022)، تاريخ الاطلاع 22 12 2022، من منشورات الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر،https://www،angem،dz/ar/article/cadre-de-creation/

4- ابتسام عبد الرحمان مجذوب احمد، (2010)، *دور بنك السودان المركزي وبعض المؤسسات التمويلية المتخصصة في تخفيف الفقر في السودان من خلال برامج التمويل الاصغر*، الخرطوم، السودان: معهد الدراسات والبحوث الانمائية.

5- تقرير التنمية البشرية ، (2006)، *نهضة الجنوب : تقدم بشري في عالم متنوع*، برنامج الامم المتحدة الإنمائي، برنامج الامم المتحدة الانمائي، كندا.

6- جوديث براندما، و دينا بيرجوري، (2004)، *التمويل الاصغر في البلدان العربي* (الإصدار صندوق الامم المتحدة لتنمية راسمال)، الوليات المتحدة الامريكية.

7- حسن صلاح، (2011)، *دعم وتنمي المشروعات الصغيرة لحل مشكلة البطالة والفقر*، دار الكتاب الحديث ، القاهرة، مصر.

8- مرسوم رئاسي رقم 40-31، (مؤرخ في22 جانفي)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 6.

9- سعيد مجدي، (2007)، *تجربة بنك الفقراء*، الدار العربية للعلوم، (طبعة02)، بيروت، لبنان .

10- صبرينة محنان، (2018)، *تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية*،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر.

11- عبد الحكيم عمران، العربي غزي، (15-16 نوفمبر 2011)، برامج التمويل الاصغر ودورها في القضاء علي الفقر والبطالة، *الملتقي الدولي حول استراتجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة* ، جامعة المسيلة.

12- عبد العزيز غنيم، (2005)، *دراسة الجوانب القانونية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر* ، (دراسة ومطبوعات التمويل الاصغر ، االخرطوم، السودان.

13- مصطفي طويطي، و ليدية وزاني، (جوان, 2017)، تجربة التمويل الاصغر في الجزائر : دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ANGEM، *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية*، (العدد 7)، الصفحات 58-48.

14- ناصر سليمان، و محسن عواطف، (27-29 جوان 2013)، القرض الحسن المصغر لتمويل الاسر المنتجة، *الملتقي الدولي الثاني حول المالية الاسلامية*، (صفحة 70)، تونس.

15- ناصر مغني، ((15 -16 نوفمبر 2011))، القرض المصغر كاستراتجية لخلق مناصب الشغل في الجزائر، *الملتقى الدولي حول استراتجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة الملتقى الدولي حول استراتجية الحكومة للقضاء على البطالة* ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة ، الجزائر .